**الملخص**

تشير تجارب التطور الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى أهمية دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق قدر من التوازن بين القطاعات الاقتصادية ، إذ يعد القطاع الخاص من أهم القطاعات في تنفيذ استراتيجيات الدولة وتنويع مصادر الدخل ، ولكن نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرض لها القطاع الخاص الوطني في العراق، أدت إلى عدم استقراره وُتبعثر مكوناته ،ُ مما أفقده اُلفرصة لتكوين فلسفة خاصة وثابتة به ، انعكس هذا الأمر على محدودية المشاركة في الأنشطة الاقتصادية ، على الرغم من أن القطاع الخاص سعى إلى مواكبة التطورات الاقتصادية وما تفرضهُ من تطوير القدرات التكنولوجية والإنتاجية والتنافسية ، إلا إن التشريعات والقوانين المنظمة للشؤون الاقتصادية حجمت واضعفت من امكانية أداء دوره فُي تعزيز النمو الاقتصادي ، إذ لم تفلح السياسات الاقتصادية في رسم مسارات حقيقية بين القطاعين العام والخاص فالاقتصاد العراقي ذو طابع ريعي يعتمد على النفط كمورد رئيس للموازنة ، مما أوجد هذا الأمر قطاعا ضعيفا" تعوزه العديد من القرارات التي تجعله قادرا" على مسايرة عملية التنمية الاقتصادية .

**سفيان سائق ابراهيم**

**سلام عبد حسن**